



حركة التجدد الديمقراطي
DEMOCRATIC RENEWAL MOVEMENT

برنامج السياسات العامة

Public Policy Program

السياسة الاقتصادية الاجتماعية: الضرورات والإمكانات



ندوة لحركة التجدد الديمقراطي

سن الفيل – ١٠ نيسان ٢٠١٣

المحتويات

صفحة

- ١ توطئة ➤
- ٢ كلمة الافتتاح: عضو اللجنة التنفيذية لحركة التجدد الديمقراطي وفيق زنتوت ➤
- ٤ كلمة مدير الندوة سمير نصر ➤
- ٥ مداخلة وزير المال الأسبق جهاد أزغور ➤
- ٧ مداخلة نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض ➤
- ٨ مداخلة رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس ➤
- ١٠ حصيلة الأسئلة والنقاش ➤
- ٢٠ توصيات ➤



© جميع الحقوق محفوظة

www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: +٩٦١.١.٤٨٩٤٦٠/١/٢

Sin El Fil, Charles de Gaulle Avenue – Phone / Fax: +961.1.489460/1/2

من ضمن "برنامج السياسات العامة" الذي تنفذه حركة التجدد الديمقراطي منذ تأسيسها، والذي يهدف إلى إثارة وتطوير النقاش العام الهادئ والمنهجي من أجل بلورة سياسات عامة موضوعية تجسد مفهوم المصلحة العامة بعيداً عن الاصطفافات المصلحية والفئوية، نظّمت حركة التجدد بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٣ في مقرّها في سن الفيل، ورشة عمل متعددة الاختصاصات حول السياسة الاقتصادية – الاجتماعية: بين الضرورات والإمكانات.

والمقصود بالسياسات العامة تلك الحزمة المنسجمة والمتوازنة من التدابير والإجراءات والمحفزات المتعلقة بتنمية احد المجالات الوطنية، والتي تنفذها السلطات العامة بالشراكة والحوار الايجابي والمنتج مع الافرقاء المعنيين، سواء في القطاع الخاص او في المجتمع المدني، ودائماً بالشراكة مع العاملين في هذا الحقل او المجال او القطاع، تلك السياسات، والتي لا تقوم أوطان حديثة ولا دول حديثة ولا مجتمعات متطورة من دونها.

موضوع هذه الندوة يرتدي في الوقت عينه طابعاً راهناً وحيوياً نظراً للتحركات المطالبة والنقابية الواسعة التي برزت في العاملين المنصرمين خصوصاً حول ما عُرف بقضية سلسلة الرتب والرواتب ونظراً لأبعاده المتعددة والشاملة ولانعكاساته الجذرية اقتصادياً واجتماعياً وعلى صعيد المالية العامة.

وكالعادة، وتعميماً للفائدة، تضع حركة التجدد أعمال هذه الندوة ونقاشاتها وحصيلتها الأولية في تصرّف الرأي العام والمهتمين، وخصوصاً في تصرّف المسؤولين والسلطات المعنية، والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

حركة التجدد الديمقراطي

كلمة الافتتاح

عضو اللجنة التنفيذية لحركة التجدد الديمقراطي وفيق زنتوت



يسعدني اليوم، باسم حركة التجدد الديمقراطي، أن أرحب بكم جميعاً في هذه الندوة التي أردناها فرصة لتحريك الحوار الصحي والنقاش العام، الهادئ والهادف، حول موضوع هام ومفصلي استغرق خلال السنتين الماضيتين قسماً كبيراً من الحيز العام ومن الحياة السياسية والحكومية والوطنية. وقد تميز النقاش المذكور بمحطات ايجابية قليلة وطرحت فيها الأسئلة العميقة والجديّة والتي توصل إلى نتائج قابلة للتنفيذ والاستدامة، فيما طغى للأسف الشديد عليه معظم الأحيان منطق يتراوح بين "المنافسة" والتسويق

والديماغوجية و"الكباش والمبارزة بقوة التعطيل"، وفي أحسن الحالات منطق "حوار الطرشان". نحن اليوم في حركة التجدد نعيد تحريك هذا الموضوع، بعدما أحييت سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب، وبعدما رحلت الحكومة التي فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة هذا الملف، وبعدما هدأت تلك العاصفة الهوجاء التي كُنّا في غنى عنها والتي وضعت لبنان في جو نزاع اجتماعي مسموم لا بل في أجواء صراع طبقي مضخم ومفتعل، كأنه لا يكفي البلاد والعباد ما نعانیه من نزاعات إقليمية خطيرة وتوترات طائفية ومذهبية مقلقة.

نحن اليوم نعيد طرح هذا الملف، على أسس هادئة وهادفة، علمية وموضوعية، بعيداً عن أي ديماغوجية أو رغبة في الكسب الشعبوي الرخيص، وبعيداً عن الرغبة في الالتفاف على حقوق اجتماعية مشروعة تحسن وتعزز الطبقة الوسطى التي هي عمود الاستقرار وعمود السيادة وعمود الوحدة الوطنية في لبنان، وبعيداً عن تحميل الاقتصاد الوطني والمالية العامة ما لا قدرة لهما على تحمله واحتماله.

نعيد طرح هذا الملف لأنه يقع في صلب توجهات حركة التجدد الديمقراطي التي وضعت نصب أعينها، ومنذ تأسيسها مع الراحل الكبير نسيب لحود، مسألة السياسات العامة وبلورة تلك السياسات، والتي لا تقوم أوطان حديثة ولا دول حديثة ولا مجتمعات متطورة من دونها. ونعني بالسياسات العامة تلك الحزمة المنسجمة والمتوازنة من التدابير والإجراءات والمحفزات المتعلقة بتنمية أحد المجالات الوطنية، والتي تنفذها السلطات العامة بالشراكة والحوار الإيجابي والمنتج مع الأفرقاء المعنيين، سواء في القطاع الخاص أو في المجتمع المدني، ودائماً بالشراكة مع العاملين في هذا الحقل أو المجال أو القطاع.

نعيد طرح هذا الملف، بهدوء وروية، ونحن على أبواب حكومة جديدة ورئيس حكومة جديد، دولة الرئيس تمام سلام، الذي نضع إمكاناتنا المتواضعة في تصرفه، لأننا نتوهم فيه كل الخير ونراهن على حكمته وصلابته واعتداله، لقيادة هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، بالتعاون مع فخامة رئيس الجمهورية

العماد ميشال سليمان من أجل تثبيت دعائم الاستقرار الحقيقي والسلم الأهلي الحقيقي، وإتمام الاستحقاقات الديمقراطية بموعدها، وإعادة الثقة الداخلية والخارجية بلبنان. ولهذا الغرض، تشرفنا بدعوة نخبة من أصحاب الرأي والشأن في هذا المجال، من مختلف المواقع والتوجهات، نفخر بوجودهم جميعاً معنا، سواء داخل هذه القاعة أو من على هذا المنبر. أرحب بكم جميعاً مجدداً وآمل أن تكلل نقاشاتنا وحواراتنا اليوم بالأفكار والتوجهات العملية المنتجة، واترك الكلمة للخبير الاقتصادي المرموق الدكتور سمير نصر الذي سيتولى مشكوراً أعمال هذه الندوة، بدءاً بالتعريف بالمتحدثين الكرام وصولاً إلى إدارة النقاش الذي ستصدر توصياته لاحقاً، كما العادة، في منشور عن حركة التجدد.

كلمة مدير الندوة سمير نصر



"السياسة الاقتصادية والاجتماعية: الضرورات والإمكانات" فإذا أردنا طرح هذا الموضوع علينا الأخذ بالاعتبار وبشكل سريع عدد من الحقائق:

الحقيقة الأولى: وضع اقتصادي واجتماعي سيء جداً، والمطالبات عديدة لتحقيق الحلول، خصوصاً أن الأزمة المعيشية تتفاقم ما يستدعي معالجتها بأسرع ما يمكن.

الحقيقة الثانية: وضع المالية العامة الصعب من حيث قلة الإمكانات المتوفرة للتمويل، وهذا يتلازم مع الحقيقة الأولى.

الحقيقة الثالثة: الوضع الاقتصادي المتراجع في النمو، مترافقاً مع أوضاع إقليمية وعالمية مقلقة، حيث تنشط السياسات الاقتصادية من أجل تخفيض الإنفاق وضبط العجز.

الحقيقة الرابعة: إن خطر التضخم حقيقي مما قد يرتب عواقب على القوة الشرائية على المدى المنظور وعلى التوازن النقدي على المدى الطويل.

الحقيقة الخامسة: وضع إقليمي دقيق وخطر إضافي على النشاط الاقتصادي.

فكل هذه الحقائق إضافة إلى كل ما له علاقة بأوضاع المؤسسات الخاصة، ستوضع الآن على طاولة المناقشة حتى نصل إلى تصوّر يمكن أن يصبح متوازناً يلبي قسماً من الهواجس ولا يشكّل عائقاً أمام النمو.

مداخلة وزير المالية الأسبق جهاد أزور



أبدأ كلامي بشكر حركة التجدد على حركتها وديناميتها، متذكراً لقاءات سابقة عقدت في مقرها، حيث كانت سباقاً في إطلاق الحوار العقلاني والحر في لبنان. وعندما نتذكر الحركة نتذكر نسيب لحود ومن خلاله شخصيات من هذا النوع تستطيع زرع الأمل والثقة، نتذكر نسيب لحود ونعتبر أن رسالته مستمرة من خلال فريق العمل في حركة التجدد. موضوع اليوم طرح أكثر من مرة، وبأوجه مختلفة في مقر حركة التجدد وفي أكثر من مناسبة. السؤال الذي طرحه الدكتور نصر: هل هناك قدرة على تمويل سياسات اجتماعية واقتصادية طموحة؟

سؤاله اعتبر الطموح إنفاقاً إضافياً، وربط السياسة الاجتماعية بالسياسة المطلوبة. أنا سأنقل النقاش إلى نقطة مختلفة قليلاً تشكل مدخلاً له، وهي أن السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية متلازمتين اليوم من منظار السياسة العامة. فالقدرة المالية تستخدمها الدولة في خدمة الاثنين معاً، من أجل زيادة قدرة الاقتصاد وتنشيط السياسات الاجتماعية. من ناحية أخرى، قلّصنا السياسة الاجتماعية ولم نوسعها، وأعطي مثلاً تجربتي في مؤتمر باريس^٣، حيث وضعنا ورقة اجتماعية تدخل في صلب السياسة الاقتصادية، كجزء أساسي منها وليست مكملة لها. وفي تلك المرحلة طرحت محاور أساسية منها:

– المحور الاجتماعي أي العلاقة بين افترقاء الإنتاج ودور الدولة في تأمين درجة أفضل من الرعاية الاجتماعية.

– المحور المتعلق بالتنمية الإنسانية التي لها علاقة بالإصلاح الصحي والتربوي.

– المحور الذي يتناول العقد الاجتماعي ودور المؤسسة الراعية عبر الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية من خلال قانون ضمان الشيخوخة. في لبنان ٢٠ % فقط من القوى العاملة تحظى بتغطية اجتماعية كاملة، أي نظام "التقاعد الوظيفي" إنهم الموظفون في ملاك الدولة، فيما يبقى ٨٠ % من القوى العاملة بدون تغطية اجتماعية. وحتى الآن لم تتم المطالبة الكافية لانجاز هذا الملف الأساسي على الصعيد الاجتماعي.

أريد أن أشير إلى أنه بعد الأخذ بالاعتبار دور التنمية البشرية في السياسة الاجتماعية، نكون أهلاً جزءاً أساسياً من السياسات الاجتماعية التي لها علاقة بنوعية التربية وأهدافها التي لها علاقة بالسياسة السكنية وكيفية تنفيذها، ودور الدولة كمحفز لها، وكذلك الأمر بالسياسة المرتبطة بالعمل والبطالة. أما بالنسبة للمبادئ التي تبني عليها السياسات الاجتماعية فكانت موجودة بمجملها في طور التخطيط لا التنفيذ. والمطالبة الاجتماعية كانت دائماً آنية أكثر منها مطالبة بسياسة اجتماعية مستقبلية واسعة المدى ولا يجب أن نغيب عن أذهاننا موضوع السكن ودور الدولة في التمويل، الذي يكون دون أي سقف، أم من خلال سياسة إسكانية محددة. وكذلك دور الدولة على صعيد العمل وفي

حماية العمال ومعالجة البطالة. ودور الدولة من خلال السياسة الضريبية في موضوع عدم الاقدار والتدريب المستمر.

هذه مواضيع كانت تطرح دائما في رسم السياسات، وقد طرحت في ورقة باريس ٣ التي أعدها فريق عمل اجتماعي واقتصادي متجانس، بإشراف وزير الاقتصاد آنذاك سامي حداد، وتحولت إلى برنامج عمل كلفت لجنة وزارية بتطبيقه. وهنا أريد أن أقول أنه صار هناك ورقتين اجتماعيتين، إذ أعدت كل حكومة ورقة اجتماعية، لكن ثلاثة أرباع المحاور جاءت متطابقة، حتى يصير التكرار في موضوع التفكير والتخطيط، ولا تتحول السياسات الاجتماعية كمحاور عمل من خلالها يتم التحرك الاجتماعي. ليس بالضرورة أن ترفع السياسات الاجتماعية الطموحة مستوى إنفاق الدولة أو بمستوى إنفاق القطاع الخاص.

يجب الربط المباشر والكامل بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية لان فصلهما لا يعطينا أي نتيجة ايجابية. إذ كيف يمكن للدولة أن تدعم قطاع النفط بألفي مليار ليرة سنويا ولا يمكننا طرح هذا الموضوع عندما نتكلم عن السياسة الاجتماعية.

وأشدد هنا على أنه لا يمكننا التكلم بالسياسة الاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار محور سياسة الدعم الاجتماعي.

لهذا السبب يمكن أن يكون عندنا سياسة اقتصادية واجتماعية طموحة، دون أن تتعارض حتماً مع قدرة مالية الدولة، بل يجب النظر إلى الأمور بشمولية، وعدم اعتبار اعتماد السياسة الاجتماعية من خلال الإجراءات فقط، بل هي منظومة يجب أن تتعاون عليها مجموعة من الوزارات وتدخل ضمن سياق طويل المدى، لهذا السبب ان الطريقة التي تمت فيها عملية إقرار السلسلة يمكن أن تكون نتائجها أفضل لو أتت من خلال منظومة مختلفة، في وضع سياسي أفضل.

مداخلة نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض



في مستهل الندوة تمّ التلميح إلى احتمال أخذ البلد إلى صراع طبقي، وأنا أرى أن البلد ليس بهذا الوارد ولا القوى السياسية أو النقابية مؤهلة لأن تأخذ البلد إلى هذا المكان. ولكن أداء الحكومة السيئ والطبقة السياسية السيئ بدوره أوصل البلد إلى هذه الحالة. فمذ أكثر من سنة ونصف ونحن نقول أننا لا نريد زيادة رواتب أو غلاء معيشة، نريد فقط حماية الراتب الذي يتقاضاه الموظف، حماية على الصعيدين الصحي والاجتماعي حتى يكفيه راتبه إلى آخر الشهر.

وليس المهم زيادة غلاء المعيشة وزيادة الرواتب، بقدر ما كانت مطروحة التقديرات الاجتماعية والصحية التي تحمي الراتب. للأسف لم يكن الأداء الحكومي على المستوى المطلوب وكذلك

قيادة الاتحاد العمالي العام، حيث حصلت صفقة في مكان ما، انتهى الموضوع فيها بزيادة الرواتب بنسبة معينة دون الالتفات إلى الناحية الصحية ولا إلى الناحية الاجتماعية ولا إلى القيمة الفعلية لهذه الرواتب.

لم تكن على مستوى خاصة في المعركة الأخيرة التي خاضتها هيئة التنسيق النقابية في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، فـ "تجليطات الحكومة" وخطواتها التمييزية على صعيد الرواتب بين الموظفين، فبدل أن تعمل على ردم الهوة الكبيرة بين رواتب أساتذة الجامعة وسائر المعلمين والموظفين في الدولة، زادت هذه الهوة حيث انخفض راتب المدير العام إلى أقل من نصف راتب الأستاذ الجامعي.

إن الحكام في البلد يفتقدون إلى الثقة، وإذا وجدنا مسؤولين صادقين فنحن على استعداد للمساهمة حين نشعر أن مستقبل أولادنا مؤمن في هذا البلد. لكن ماذا نرى في المقابل؟ المحاصصة في مجلس الوزراء، والهدر في المرفأ حيث يتم تعطيل كاميرا "سكانر" من أجل تسهيل التهريب والتزوير، والمليارات تُهدر على الكهرباء، والحرص من قبل المسؤولين يكون فقط على رواتب المعلمين والموظفين.

نحن لا نريد ثورة شعبية ولا صراعاً طبقياً، نريد فقط رواتب تكفي لآخر الشهر، كي تبقى الدورة الاقتصادية مستمرة، ويستمر أرباب العمل في مصالحهم. وكل ما نريده أن يكون عندنا طبقة سياسية توحى بالثقة، لأنه بمجرد استقالة الحكومة وتكليف الأستاذ تمام سلام ارتاح البلد، نريد نحن وأرباب العمل رفع الصوت كي نأتي بمسؤولين يتمتعون بحد أدنى من المسؤولية، لأننا نريد العيش في لبنان، آمليين أن تأتي حكومة توحى بالثقة ولا يكون برنامجها كثير الطموح بالكلام فقط، بل بالفعل أيضاً كي تستمر البلد ويعيش فيها أولادنا.

مداخلة رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس



أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لحركة التجدد مستحضراً روح نسيب لحود رئيس جمهورية أحلامنا الذي نفتقده في لبنان في هذه الظروف الصعبة.

لا يوجد في لبنان سياسة اقتصادية واجتماعية بمعناها الصحيح، منذ أيام الرئيس فؤاد شهاب. وما كان استطاع فؤاد شهاب تحقيق انجازات لو لم يسبقه كميل شمعون، الذي شهد عهده ازدهاراً اقتصادياً، فالحبوة الاقتصادية تسبق دائماً الطموح الاجتماعي. لذلك بعد عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ اللذين شهدا نمواً حقيقياً بنسبة ٧ و ٨ %، وقّعت الهيئات الاقتصادية الاتفاقية الرضائية مع الاتحاد العمالي العام. كانت المفاوضة شاقة وصعبة وقاسية، وشهدت لجنة المؤشر جدلاً كبيراً، إذ ارتفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٣٧ % وهذه

نسبة مهمة، إلا أن الهيئات الاقتصادية وافقت عليها لأنها تعتبر نفسها مسؤولة عن الأمن الاقتصادي وعن السلم الاجتماعي في الوقت ذاته.

ولكن خلال العام ٢٠١٢ تغيّرت الأمور رأساً على عقب وتراجع النمو الاقتصادي في منتصف السنة، نتيجة العمليات الأمنية المتنقلة وخاصة نتيجة الحصار العربي المحكم، على القطاعين السياحي والتجاري. وخلال الفصل الرابع من العام ٢٠١٢، دلّ مؤشر تجارة التجزئة في جمعية تجار بيروت وفرنسبنك على حصول تراجع بنسبة ١٢,٥ %، وإذا استثنينا النفط والمشتقات النفطية يصل التراجع إلى حدود ١٦ أو ١٧ %، مع العلم أن ضخ الأموال في زيادة الأجور حرك الاستهلاك قليلاً، وارتفع عدد المستهلكين على الأساسيات بسبب النزوح السوري الذي ساعد في زيادة حركة الاستهلاك. فمع كل ذلك حصل التراجع الكبير، وانخفض رقم الأعمال ١٢ % بينما ارتفعت الأعباء التشغيلية، مما أدى إلى حصول نوع من كماشة على المؤسسات التجارية. فانخفضت الأرباح في بعض الأحيان إلى ٦٠ و ٧٠ % والبعض سجّل خسائر كبيرة، فيما سبل التمويل محدودة منها زيادة التدبير من المصارف أو توسيع الرأسمال أو بيع أصول معينة أو تأخير الدفع لأصحاب الحقوق. في طليعة أصحاب الحقوق الموردون في الخارج. الكثير من التجار الذين لديهم وكالات حصرية تأخروا بالدفع إلى الخارج حتى صار المورد يهددهم بسحب الوكالات التجارية والتأخير الدفع لا يعفي من الفوائد المستمرة، ومن دفع الـ TVA حيث يوجد تأخير عليها بحوالي ألفي مليار ليرة، كل ذلك يؤدي إلى التأخير في الدفع للموظفين والأجراء الذين يعتبرون الحلقة الأضعف في السلسلة.

والسؤال الذي يطرح هو التالي: ماذا نكون استفدنا إذا زدنا الأجور من ناحية، واضطررنا إلى صرف عمال من ناحية أخرى.

دعوتنا كانت إلى التوازن ونحن من أول الطريق فصلنا بين أمرين: غلاء المعيشة من جهة والزيادات المبنية على الرتب من جهة أخرى. في ما يتعلق بغلاء المعيشة قلنا بالنسبة التي ارتفعت فيها رواتب القطاع الخاص يجب أن يتم رفع رواتب موظفي القطاع العام. أما بالنسبة للزيادات المبنية على الرتب، فعلياً انتظار الوقت المناسب لإقرارها خصوصاً أنها على حالها منذ ١٩٩٦. إننا نريد إقرارها اليوم ونحن

في أسوأ سنة اقتصادية. فغلاء المعيشة مرده إلى ارتفاع سعر الطاقة والنقل والتعليم والصحة. وهذه البنود الأربعة تشكل أكثر من ٥٠% وكلها من مسؤوليات الدولة فلا يمكن للمؤسسات الخاصة التي بالكاد تستمر في نشاطها أن تأتي وتساهم في هذا الموضوع. الإيجابية الوحيدة خلال هذه السنة كانت في الحوار بين كل شرائح المجتمع، البرلمان ولجنة الاقتصاد دخلا على الخط، وكذلك مجلس شوري الدولة الذي صحح المرسوم ٤ مرات، والاقتصاديون المخضرمون. إنما الغائب الأكبر هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي غيابه إلى توترات بين أصحاب العمل وبين الهيئات النقابية. فالمهمة الأولى للحكومة الجديدة بالإضافة إلى إرسال مشروع قانون الموازنة، واستعادة النمو ورفع الحصار العربي عن لبنان هي إعادة لملمة الأوضاع الاجتماعية وإعادة نسج العلاقات بين الهيئات الاقتصادية والنقابات والدولة للوصول إلى سياسة اقتصادية واجتماعية طموحة نستطيع أن نتحمل تكاليفها.

حصيلة الأسئلة والنقاش



سمير نصر

أمام هذا الواقع في القطاع الخاص نحن على أبواب تشكيل حكومة وبالتالي اتخاذ قرارات حول عدد من الأمور منها: مصير مشروع الرتب والرواتب الذي أرسل إلى مجلس النواب والتدابير المقترحة لإعادة دوزنة الوضع. ما هي المعالجات السريعة التي على الحكومة أن تتقدم بها لمواجهة الوضع؟

جهاد أزغور

لديّ ملاحظة منهجية، فنحن بدأنا بسياسة اقتصادية اجتماعية ثم عدنا إلى آخر خطوة وهي تعديل سلسلة الرتب والرواتب. أنا عندي نظرة منهجية وأساسية في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، إن في القطاع العام أو القطاع الخاص إن في مؤسسة صغيرة أو كبيرة. السلسلة هي جزء من رؤيا عمل المؤسسة، جزء من منظومة لتنظيم أعمال هذه المؤسسة: دورها وإنتاجيتها وتنظيمها الإداري، وعندها يتم تحديد هيكليتها في الرواتب. هذا يتم بعد تحديد مواصفات وأهداف المؤسسة ومهامها. ليس بالضرورة أن يتم تعديل سلسلة الرتب سنوياً، إنه خطأ منهجي نقع به. إن جعل الأجر مواكباً للقدرة الشرائية يتطلب تصحيح الأجور، بينما نحن استعملنا أداة إدارية لتحقيق هدف مختلف. فسلسلة الرتب يجب أن لا تتعدل إلا خلال عقود. لقد استعملناها لحماية القدرة الشرائية وحسن الإدارة كان يفرض علينا أن نتساءل عن القدرة الشرائية التي يجب وفي إمكاننا المحافظة عليها من خلال تعديل الأجور وتصحيحها.

حماية موظفي القطاع العام الذين يشكلون ثلث موظفي لبنان، والذين من أجلهم حصلت معركة سلسلة الرتب والرواتب، تكمن في ملف أساسي هو قانون التقاعد وهذا أمر ضروري وملح لا بدّ من أن نؤمن للمواطن حماية ورعاية طويلة حياته خاصة بعد تقاعده، عبر نظام ضمان الشيخوخة في القطاع العام. إذا أردنا المحافظة على منظومة الحماية الاجتماعية علينا إقرار قانون ضمان الشيخوخة. الخطوة المكتملة لما سبق هي إصلاح الضمان الاجتماعي كمؤسسة لأنه يرقى هذه العلاقة ويحافظ على المدخرات والمكتسبات، والتي يمكن أن تتم بطرق مختلفة.

القرار الذي صدر مجدّد بحق الموظف الإداري إذ استفاد منه المدرّس والقاضي وأستاذ الجامعة اللبنانية، بينما لم يستفد منه كفاية موظف الدولة الذي ألغيت له الساعات الإضافية التي كانت مكملًا أساسياً لراتبه، كذلك الإضافات على الراتب.

هناك ملاحظة أخرى: لقد زيد عدد موظفي الدولة في السنوات الأربع الماضية حوالي ٣٠ ألف موظف ولم نأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، واليوم إذا أردنا تعديل سلسلة الرتب والرواتب فذلك يحتم علينا رسم سياسة توظيفية في القطاع العام. كل هذه الأسئلة لم تأخذ حصتها في الحوار الذي دام أكثر من سنة، وأنا أقول ذلك لأننا نشهد اليوم خلافاً متزايداً بين أرباب العمل والعمال، ونظرة سلبية من فضاء الإنتاج تجاه الدولة، فيجب أولاً إعادة الأمور إلى نصابها. وإذا أريد أن تتم عملية سلسلة الرتب والرواتب بشكل علمي وصحيح، يجب أن تدخل ضمن برنامج يحدّد دور الدولة ومهام الهيكلية الوظيفية فيها، وعندها نبحث في سلسلة الرتب والرواتب، في القطاع العام وطريقة إدارته. معدل الأجر في القطاع العام على الساعة أصبح اليوم أعلى من معدل الأجر في القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى حماية وظيفية ونظام تقاعدي إيجابي للموظف في القطاع العام، ما هو مدى تأثير ذلك على سوق العمل والاقتصاد اللبناني. هذه المسألة يجب أن تطرح. والنقطة الأخيرة على موضوع التمويل: إذا نظرنا إلى الإجراءات التي اتبعت للتمويل أقول أنه بغض النظر عن تقييمي للإجراءات إنني أعتبرها غير كافية.

النقطة التي لم تدرس كفاية هي أنه تم حساب كلفة الأجراء للسنة الأولى بدل أن ننظر إلى كلفة بعد ١٠ أو ١٥ سنة. سنة ٢٠٠٧ كان حجم كتلة الرتب في الدولة اللبنانية نصف ما هو عليه اليوم عام ٢٠١٣، وحجم كتلة التقاعد كان ٨٩٠ مليار ليرة ليصبح اليوم ١٩٠٠ ملياراً تقريباً، هذا يجعلنا نشدّد على ضرورة أن تأخذ صناعة السياسات المالية في السنوات المقبلة بالاعتبار كيفية تطوّر النفقات الكبرى للدولة. أكرر في موضوع الكهرباء أنه يجب على الدولة أن تحدد ما هي سياساتها في موضوع الدعم، توجد دراسة صدرت مؤخراً تضع لبنان في مستوى الدول الأكثر ارتفاعاً بالنسبة للنتاج المحلي بدعم الطاقة، ولكننا نعرف أن عملية دعم الطاقة تذهب إلى الطبقات التي هي الأكثر قدرة. الآن الدعم يتم على الاستهلاك وليس على الدخل.

سمير نصر

د. شماس، وضع الإطار العام للإمكانات الحالية للقطاع الخاص، والوزير أزغور شدّد على نظرة متكاملة لطرح هذه المواضيع ضمن إطار سياسة اقتصادية واجتماعية متوازنة، فهل تعتبر ما حصل صار من الحقوق المكتسبة؟ أم هناك مجال للأخذ بعين الاعتبار ما ذكره الوزير أزغور والمآخذ التي ذكرتها؟

نعمه محفوض

شريحة كبيرة من اللبنانيين تظن أن إقرار هذه السلسلة أمر عظيم الأهمية، بينما الزيادة هي في الواقع ضئيلة فإذا نزعتم غلاء المعيشة زادت الرواتب بمعدل ٢٠٠ أو ٤٠٠ ألف كحد أقصى. فهذه الزيادات ليست بالمستوى الذي يأخذ البلد إلى الانهيار وليست السلسلة التي تأخذ البلد إلى الانهيار، بل المليارات التي تسرق وتهدر في البلد هي التي تأخذ البلد نحو الانهيار. راتب رئيس دائرة في الدولة ما زال ١,٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية بعد أكثر من ٣٥ سنة في الوظيفة. يتكلمون عن تخمة في القطاع العام واليوم تعاقدوا مع ٣٠٠٠ أستاذ في وزارة التربية، وعادوا ووضعوا التمويل تحت عناوين إصلاحية. الإصلاح لا يتم بتغيير دوام العمل وإلغاء الساعات الإضافية. الإصلاح في مكان آخر، في إيقاف الهدر. أما أنا المواطن الصالح الذي يعمل بصدق أريد راتبي في آخر الشهر. نحن لا نرضى بأن تمر السلسلة بالشكل الذي أرسلت فيه إلى البرلمان. هم أعطونا بيد واخذوا منا بيد أخرى. ولن نسمح بمرور بعض البنود في السلسلة التي اعتبروها بنوداً إصلاحية، لأنه لن يبقى أحد في مهنة التربية والتعليم إذا لم تؤمن المهنة معيشة عائلة، والناس ستهجر هذه المهنة إلى مهنة أخرى تدر عليها مدخولاً يؤمن لها عيشاً كريماً.

سمير نصر

يبدو أن عملية الإصلاح الضرورية تطرح بالحاح ويبدو أننا لن نخرج من هذا المأزق إلا إذا طرحت كل المواضيع على طاولة البحث، ومنها القيام بالإصلاح الإداري والمالي وضبط الهدر وكل أنواع الإصلاح. هل الإصلاح الشامل ضروري لكي نواجه العوائق بشكل متوازن؟

نقولا شماس

الإصلاح الشامل لا مفر منه، ونحن عندنا تحسس للهموم الاجتماعية، كان يقال: التجارة ربح وخسارة. فصارت اليوم التجارة خسارة وخسارة، وكل القطاعات صارت مضروبة، وكان يفترض على الحكومة أن تستقيل بحجة وجيهة وهي عدم قدرتها على إقرار السلسلة، وكان يفترض عليها عدم الرضوخ لضغط الشارع الذي استمر ٣٣ يوماً، فالحقيقة أن المادة ١٥ من قانون الموظفين تحذر من الإضرابات بهذا الشكل، وعلينا مطالبة الحكومة باسترجاع السلسلة كي يتم درسها بهدوء وخاصة البنود الإصلاحية منها.

كان الرئيس ميقاتي يقول دائماً أن بنوداً واحداً، وهو عامل زيادة الاستثمار على البناء، قادر على تأمين موارد السلسلة. وفي النهاية اضطرت الحكومة إلى اعتماد ٢٠ بنوداً للتمويل وهي لا تزال غير كافية. إننا لا نعرف لتاريخ اليوم في الحقيقة كلفة السلسلة، وخاصة فيما يتعلق بالتقاعد، وعلينا أن ننظر لكل الفئات الاجتماعية نظرة عادلة إن كان في القطاع العام أو في القطاع الخاص والمهنة الحرة. الحقوق المكتسبة ليست فقط عند العمال، فالجميع لديهم حقوق وعليهم واجبات ولكن علينا أن نعي أننا داخلين إلى عالم جديد، وعلينا أن نزيد تنافسية لبنان، حيث نرى ماذا يحصل حولنا، ويجب إعادة النظر بكل شيء، ونحن كهيئات اقتصادية عندما سنستدعي إلى لجنة المؤشر للنظر في الأجور، سنرفض بشكل قاطع النظر في موضوع الشطور. إن سياسة الأجور في لبنان هرطقة ليس بعدها هرطقة.

السياسة الاجتماعية هي الضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة والنقل والطبابة والتربية، والدولة ليس لها الحق في الدخول في حرية التعاقد وممنوع عليها تخريب المعادلة الاقتصادية والمالية ضمن المؤسسات.

في الإصلاح الشامل يمكننا وقف الهدر وتحسين الأداء ومعالجة الكثير من المواضيع، ونتوصل إلى هوامش أكبر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

معالي الوزير أزغور إلا تعتقد أن الوقت حان لمعالجة كل هذه المواضيع التي ذكرتها من باريس ٢ و ٣ إلى كل المواضيع التي تتعلق بالحلقة المتكاملة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتي تفرض تدابير متنوعة لحل هذه المعضلة، وبالتالي ألا تعتقد أنه من الضروري جداً أن تبدأ ورشة متكاملة وغير منقوصة؟

جهاد أزغور

الطريقة الأفضل للإجابة هو أن أتكلم عن تجربة مررت بها في هذا المجال، عندما بدأنا العمل في باريس ٣ بموضوع السياسة الاجتماعية، حددنا أهداف، كانت أولاً واضحة ووضعت لها آلية للتنفيذ. وتساألني اليوم، ما هي الأهداف التي سنضعها؟

أولاً: سأخذ الأهداف بالتجزئة أي جزء وجزء. هناك موضوع أساسي وهو مكافحة الفقر، في هذا المجال حصل عمل ويجب استكمالها، وبموضوع إعادة النظر في آلية دعم الدولة للفئات المهمشة من خلال ما يسمى بسياسة الاستهداف، ثم الإعداد لها ومسحها، ويجب نقل عملية الدعم من النظام الحالي الذي يدعم الخدمات إلى دعم فئات، وهذا الموضوع أصبح يوجد إمكانية لتنفيذه.

ثانياً: رفع هذه الفئة من حالة الفقر إلى حالة ما يسمى بالفئة المتوسطة، زاد النمو بشكل ملحوظ في بعض الدول التي اعتمدت هذا الأسلوب كالبرازيل وتركيا. ما يعني أن الاستثمار في معالجة مشكلة الفقر، لا تريح فقط الوضع الاجتماعي، بل له انعكاسات اقتصادية وتجارية وعلى الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

والملف الآخر يحمل عنوان "السياسة الاجتماعية وسياسة التنمية البشرية"، عملنا على مشروع إصلاحي مؤلّه البنك الدولي مقابل إصلاحات أساسية نحن بحاجة إليها في قطاع التربية. لا يحتاج المشروع بالضرورة إلى زيادة عدد المعلمين، إنما يتطلب بالضرورة رفع معايير المردود العلمي والثقافي للتعليم. بالإضافة إلى ذلك نحن بحاجة إلى توسيع موضوع التعليم لاعتماد التعليم المستمر، وهنا الحاجة إلى تعديل السياسة الضريبية حتى تعطي محفزات للمؤسسات لتستطيع التوظيف في بناء القدرة البشرية، إن على صعيد التدريب أو التعليم أو الإنماء.

لدى وزارة التربية ما يكفي من الدراسات والإحصاءات المتعلقة ببناء القدرة البشرية وتحديد المدارس التي توجد فيها التخمة في الأساتذة مع العلم أن الساعة التعليمية في لبنان هي من الأعلى في العالم العربي باستثناء الدول النفطية، وأن عدد ساعات التعليم في المدارس قليلة، وأن راتب أستاذ في الجامعة اللبنانية أعلى من راتب أستاذ في الجامعة الأميركية.

في موضوع التمكين البشري هناك أمور لها علاقة بالصحة، فالمرأة والطفل والسياسة الصحية الوقائية هي عناصر أساسية في السياسة الصحية التي من خلالها يتغير عمل وزارة الصحة، وهنا أريد أن أشير إلى أن الإحصاءات والدراسات متوفرة والقدرة على التنفيذ موجودة، لذلك موضوع حماية الشريحة المهمشة وإخراجها من حالة التهميش، وموضوع بناء القدرة البشرية مسألة أساسية وممكنة ونحن اغفلناها.

أما على صعيد العمل فإنه لا يجوز أن تكون ٥٥ % من القوى العاملة غير أجيرة، ما يعني أن أي تصحيح للأجور سيزيد الفارق بين الموظف وغير الموظف. نحن بحاجة إلى إعادة النظر بسياسة سوق العمل، نحن بحاجة إلى وضع نظام لحماية العاطلين عن العمل، وليس بالضرورة من خلال الأنظمة المعتمدة سابقاً، نحن بحاجة إلى أن تضع الدولة سياسة لمعالجة مشكلة البطالة التي هي حتى الآن مهمشة، وكذلك موضوع العمل وفرص العمل ومكافحة البطالة.

هنا أريد أن أتحدث في نطاق السياسة الاجتماعية عن موضوع السياسة السكنية، تدعم الدولة حالياً وبمبالغ كبيرة جداً السياسة الإسكانية، وفي سقف مفتوح، ما يعني أن الذي يحصل على قرض بمبلغ مليوني دولار ضمن فائدة مخفضة لا تتعدى ٣ أو ٤ % يحصل على كمية أموال دعم ضخمة ممكن أن يستفيد منها عدد من الأشخاص ما يساعدهم على تحسين بيوتهم لرفع مستواهم. وطبعاً حتى في سياسة الإسكان يجب اعتماد بعض الإجراءات الإصلاحية.

وأخيراً في موضوع السياسة الاجتماعية، نحن بحاجة إلى إصلاح ضريبي، لان الإصلاح الضريبي له أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وهذا الموضوع هو من الورش التي يجب أن تطرح على بساط البحث. وأنا كوزير مالية سابق أعتبر أن هناك ضرورة لإعادة النظر بالنظام الضريبي ليس بهدف تعقيد والتضييق على القطاعات الاقتصادية، إنما لأخذها بشمولية أكبر.

واختم هنا بالقول أنه يوجد ما يسمى عقد اجتماعي نتكلم دائماً عنه، وهذا العقد يمر بأدوات ومؤسسات. المؤسسة الأساسية هي الضمان الاجتماعي والأدوات الأساسية هي تمكين المواطن من تملك الكفاءة وتأمين له الحماية في فترة العمل والقدرة على العيش عند التقاعد. وهذا الملف أساسي في بناء عقد اجتماعي. ومع سوء الحظ يمكننا أن ننزل ٢٠ أو ٣٠ ألف شخص إلى الشارع من أجل موضوع، طبعاً مهم، وهو تعديل سلسلة الرتب، إنما لا نستطيع أن ننزل ١٠ أشخاص إلى الشارع لموضوع إقرار قانون ضمان الشيخوخة الذي يؤمن الحماية لشريحة كبيرة جداً من المواطنين. كل وسائل الإعلام تتجند لموضوع له علاقة بالصراع القائم بين أرباب العمل والعمال ولا نستطيع أن ننزل ١٠ أشخاص للمطالبة بتخفيف مستوى الفقر وحالات التهميش والأمية التي تشكل خطراً سياسياً وأمنياً إلى جانب خطرها الاجتماعي والمعيشي. نحن في حاجة إلى وضع أولويات. كثير من هذه المواضيع تم درسها وتم وضع اقتراحات وإجراءات لها مع آليات دعم، وأقيمت عدة تجارب لها في الماضي، منها التجربة التي قمنا بها من خلال اللجنة الوزارية المشتركة. واليوم أرجو ألا يحاول أحد إقناعي بأننا لا نمتلك الدراسات ولا الأدوات أو أننا بحاجة إلى أموال إضافية.

أنا أقول نحن لسنا بحاجة إلى أموال إضافية، بالأموال المتوفرة لدينا، نحن قادرين، لذلك في الموضوع الاجتماعي الحلول موجودة والأفكار موجودة والدراسات موجودة، إنما المعارك التي تخاض هي معارك جزئية.



مروان اسكندر (خبير اقتصادي)

أريد أن أقول أن الموضوع الذي نتكلم عنه يقتصر على التوزيع، بينما المشكلة في لبنان هي مشكلة إنتاج وزيادة إنتاج وزيادة فرص العمل والاستثمار، هذه هي المسائل التي يجب أن نتكلم عنها. في الضمان ثلاثة أفرقاء، الدولة والعمال وأرباب العمل وإذا لم يوافق أي ممثل لطرف من هؤلاء على أي قرار فلا يمر القرار. من المستحيل أن يستمر الضمان الاجتماعي بالعمل وهو في هذه الحال، فالبطاقة الصحية التي اقترحتها وزارة الصحة، اعترض عليها الضمان كونه الجهة المختصة بإطلاقها، وهي لم ترَ النور حتى اليوم. وفي الضمان ٣٥ ألف سائق عمومي، يكلف كل واحد منهم الدولة سنوياً حوالي ٢٤٠٠ دولار أميركي كمنافع، في وقت يدفع هذا السائق مبلغ سنوي قدره ٦٠٠ دولار أميركي، وهم بحسب الإحصاء ٣٢ ألف سائق من طائفة واحدة، وبالتالي أين التوزيع بحسب المحاسبة الطائفية. هذا أمر لا يجوز، وأنا أول من كتب عن الخطأ في تسمية سلسلة الرتب والرواتب، لأن الرتب تعني تصنيف الوظائف وتضع هيكلية جديدة لكل الوظائف العامة، أما ما حصل فلم يكن فيه أي شيء من الرتب والرواتب، حيث أن الرتب لم تبحث بأي شكل من الأشكال في مباحثات الحكومة.

إذا المطلوب منا استثمار بعض الموارد المتوفرة: لدى بلدية بيروت مبلغ ٩٥٠ مليون دولار، ولدى مصلحة مياه بيروت ٢٥٠ مليون دولار، ولدى مؤسسة ضمان الودائع مع حصة الدولة فيها مليار و٥٠٠ مليون دولار، إضافة إلى مليارين و٢٠٠ مليون قيمة موجودات عقارية. فدعونا نستثمر بعضاً من هذه المبالغ لنزيد معدل النمو ٢ إلى ٣% ونزيد فرص العمل. وأشكر جداً ما سمعته في هذه الندوة التي اكتسبت خلالها أفكاراً كثيرة. أعتقد أن القضية الحيوية الأساسية هي الإنماء.

عدنان ملكي (أمين عام الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات)

صحيح أننا نتحدث عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ولكننا لسنا في جزيرة معزولة عن العالم، والذين الذي يقع فيه لبنان مرتفع جداً. وهنا نسأل ما هو دور المؤسسات الدولية؟ وما هو دور الدول الخليجية التي يعمل فيها اللبنانيون؟ وما هو دورنا كمعارضة؟ بغض النظر من يكون في السلطة، حيث يتم تهشيم صورة لبنان الاقتصادية أمام المستثمرين؟.

جورج قصيفي (خبير اقتصادي، عضو في حركة التجدد الديمقراطي)

أشار الوزير أزغور إلى أن مؤتمر باريس ٣ بحث خطة اقتصادية واجتماعية متكاملة والنقاش يدور الآن حول خطة متكاملة للاقتصاد والسياسة الاجتماعية، أسأل هنا معاليه لماذا لم تطبق هذه الخطة لا في وقت حكومتكم ولا في الحكومات التي تلتها؟ والسؤال الثاني: طرحتم الإصلاح الضريبي الذي يعتبر مسألة مهمة للغاية، وهل بإمكانك أن تبلور لنا أكثر ما هو الإصلاح الضريبي؟

أديب أبي حبيب (نقابي، أمين عام إتحاد الطباعة والنشر)

تكلم نقولا شماس عن تاتشر وريغن، اللذين أعتمدا سياسة "لنجعل السوق يحدد آليته" وقد أثبتت هذه السياسة فشلها الكامل إبان الأزمة المالية العالمية، ونحن في لبنان ما زلنا متمسكين بهذه السياسة التي تقضي بعدم تدخل الدولة.

كما أشار شماس أيضاً إلى أن لبنان شهد نمواً بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١١ ولكنه لم يذكر أن الحكومة عطّلت القانون رقم ٦٧ على ٦٣ الذي ينص على أن تعيد الحكومة النظر بالأجور كل سنتين، وطبعاً في العام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ عندما بلغ التضخم ما نسبته ١٠٤ إلى ١٠٧% أخذنا نتعجب من مسبة الزيادات في الأجور. لكن عندما كنا في مرحلة النمو لم نسأل أين ذهب هذا النمو؟ ولكن عندما تحصل أزمة اقتصادية يدعون إلى مواجهة التحرك العمالي والنقابي.

والمسألة الأخرى هي مشكلة الضمان الاجتماعي، وقد كنت عضواً في مجلس إدارته، فهل يعقل أن يبقى ٥٠% من العاملين في المؤسسات مكتومون عن التصريح؟ والمسؤولية تقع هنا على إدارة الضمان والدولة.

في السياسة المالية: لماذا عندما يشتري أي شخص قطعة أرض بمبلغ ٥٠ ألف دولار مثلاً ويبيعها بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار يكون قد ربح ١٥٠ ألف دولار ورغم ذلك الشاري هو الذي يدفع الرسوم. والضريبة للدولة بينما البائع لا يدفع أي قرش. السياسة المالية كلّها أخطاء بأخطاء، وعندما نطالب بتصحيح الأجور تقوم القيامة.



شكري خوري (محام)

الفساد يفسد كل شيء، وهل يمكن أن تتم الإصلاحات إذا لم ننطلق من مكافحة الجدية للفساد؟

محمد كشلي (باحث وأستاذ جامعي)

الاقتصاد اللبناني يتمتع بخصوصية غير عادية، ويمكنكم أن تسألوا لماذا بقيت الليرة صامدة في زمن الحرب حيث توقفت عجلة الإنتاج، وعليكم أن تسألوا كيف كانت تأتي الأموال السياسية وتصب عندنا؟ الديمقراطية اللبنانية المتخلفة التي ورثناها كانت أيام الاستقلال بنت المرحلة أما الآن فنحن بعد ٥٠ سنة ما زلنا في التخلف الذي كنا فيه.

عام ١٩٩٦ طرحنا مكننة الضمان الاجتماعي وتأمّنت مساعدات لذلك من الاتحاد الأوروبي ومن الصندوق الكويتي. إذ كان عدد الموظفين ١٨٠٠ موظف سينخفض في حال اعتماد المكننة إلى ٣٠٠، و سيصبح المضمون يمتلك بطاقة صحية مكننة يدخل فيها إلى المستشفيات دون أية مشاكل بين المستشفى ووزارة الصحة. أين نحن من المشروع؟

والأمر الآخر هو موضوع الإنفاق الاجتماعي، سواء في الدولة أو في القطاع الخاص، تم اقتراح تحويله إلى مؤسسة واحدة كما هي الحال في فرنسا، أي خصصته إن صح التعبير، فماذا كانت ردة الفعل. وطرحنا مشكلة ماليزيا حينها كمثال وذهبت ودرستها في بلدها هناك لأرى ما معنى الإدارة والتكنولوجيا. هناك ٢٨٥ ألف موظف مع المتقاعدين في لبنان يتقاضون رواتب من الدولة، وبهذا تكون أكبر دولة في العالم نظراً لعدد المستفيدين من الرواتب من الدولة قياساً بعدد السكان. فلو تحققت السلسلة المنشودة، ماذا كان يمكننا أن نفعل بالغلاء والتضخم وانخفاض القدرة الشرائية عند المواطن؟ وأخيراً وللأسف بعد الحرب أعدنا بناءها من جديد على الطريقة القديمة.

نقولاً شماس

الدكتور مروان اسكندر وضع الإصبع على الجرح عندما قال إن الإنتاج والنمو يشكّلان الشرط المسبق لأي شيء، فعندما يتوفر النمو كل شيء يتوفر وبخيا به كل شيء مستحيل، وهذا ما قصدت قوله في الأساس، أنه يتوجب إجراء خطوات تراتبية للنمو، ولم أقل أن الاقتصاد هو على حساب المجتمع، إطلاقاً، وما جئت لأقوله أنه يتوجب خلق ودفع للثروة حتى تعود لتوزع بشكل عادل ضمن كل القطاعات الاقتصادية. وأنا مع الوزير أزور أقول أنه يتوجب أن تتوفر نظرة شاملة للإصلاح الإداري، لأنه يوجد إختلالات هائلة في موضوع الرتب والرواتب، وفي موضوع البطالة وصولاً إلى الموضوع الاجتماعي، فنحن وضعنا هذا الموضوع على الطاولة لفترة طويلة ومستعدين لدرسه، عندما يكون منصفاً لأصحاب العمل.

جهاد أزور

لسنا على خلاف، وتوضيحاً لموضوع النمو، أقول أن لبنان يمتلك القدرة رغم الظروف التي نعيشها، على إعادة نسبة النمو إلى ما بين ٢ و ٤ % على الأقل، وسأعطي الأمثلة: حققنا دراستين للدولة اللبنانية، الأولى عن ماهية القطاعات الاقتصادية التي ممكن أن تخلق إنتاج، فتبين لنا أن حوالي ٧٠ % من الاقتصاد اللبناني قادر على النمو بنسبة تفوق ٥ % سنوياً ويشكل ذلك ٦٦ % من القوى العاملة. يعني تستطيع أن تخلق ٥ % نمو على ٧٠ % من الاقتصاد، وتكون قد خلقت ٢,٥ % نمو على مجمل الاقتصاد اللبناني.

والدراسة الثانية التي قمنا بها أظهرت لنا أن قطاع الاتصالات يجب أن يخلق ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف فرصة عمل إضافية، وقطاع الكهرباء أيضاً فيه أكثر من ٢٠ ألف فرصة عمل إضافية بشكل مباشر أو غير مباشر، في الظروف والمشاكل التي نعيشها.

فعندنا على الأقل في قطاعات أساسية إمكانية تأمين نمو إضافي بنسبة ٤ أو ٥ % في السنوات المقبلة.

ولم أتكلم بعد عن كيفية الاستثمار الأفضل لمقدرات الدولة، فالدكتور اسكندر تكلم عن بعض الأمور ولكن يوجد أمور أخرى تستطيع الدولة أن تزيد فيها مردود قدراتها المالية والعقارية عما هي عليه الآن، ما يرفع من مستوى النمو، لأن للبنان طاقة نمو تنعكس مباشرة فرصاً للعمل تتخطى الـ ٥ % على المدى المتوسط.

وفي الواقع ما حصل أننا لم نطلق من فراغ، وأستطيع القول أننا نحن من وضع السياسة الاجتماعية ضمن منظومة اقتصادية واجتماعية عامة، وعلى مدى المرحلة الماضية، ولكن كان التشجّع السياسي يسيطر بشكل دائم، بين التركيز على الاستقرار أو على السياسة الاجتماعية، وواضح اليوم أنه عليك أن تخلق تواصل وربط بين هاتين السياستين .

ووضعنا آلية لها للتنفيذ وأمور كثيرة منها نفذت، ولا أقول هنا أننا تقدّمنا أم لم نتقدّم ولكن يوجد مشكلة عضوية في لبنان تعطل المخططات، كلما حصل تغيير فبدل أن نضيف إلى ما وصلنا إليه تقدماً جديداً، نعتمد إلى إعادة النظر من جديد في الاستراتيجيات الموضوعية، فليبنان ليس بحاجة إلى خطط بل إلى تنفيذ هذه الخطط.

النائب نبيل دو فريج

أوافق على كل ما قاله الأستاذة، ولكن هناك أمر مهم في لبنان وهو العقلية السياسية الموجودة عند الأحزاب. أنا رجل سياسي ونائب في البرلمان منذ ثلاثة عشر سنة وأرى ماذا يحصل عند دراسة القوانين والموازنات. المشكلة إن في الضمان الاجتماعي أو في وزارة الصحة تكمن في أن رجال السياسة هم المرجعية للمواطن، الذي يعتبر أنه لا يستطيع أن يحصل على حقوقه بشكل مباشر، دون العودة إلى المرجعيات السياسية. اليوم المشكلة في الضمان الاجتماعي أنك لا تستطيع أن تنتقد الخطأ وتطالب بالإصلاح خشية أن لا يزعل هذا أو ذاك. ونحن في مجلس النواب مضى علينا سنوات ونحن ندرس البطاقة الصحية وكيفية حصول المواطن عليها ولكن العرقلة السياسية تأتي من جهات لا تريد إنجازها.



توصيات

- ١- وضع آلية متكاملة وشاملة لحل المسألة الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزامن ومتوازن.
- ٢- التدرّج في الحل تبعاً للأوضاع الاقتصادية وإمكانيات المالية العامة.
- ٣- إطلاق ورشة الإصلاح الإداري والفعالية في الإدارات العامة.
- ٤- العمل على تطوير برنامج حماية اجتماعية بما فيها ضمان الشيخوخة.
- ٥- زيادة للأداء الاقتصادي العام من خلال رزمة تدابير تعيد الثقة إلى الحلقة الاقتصادية.



www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: +٩٦١.١.٤٨٩٤٦٠/١/٢

Sin El Fil, Charles de Gaulle Avenue – Phone / Fax: +961.1.489460/1/2